الخطة الخمسية الرابعة تستهدف تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات وتركز على التنمية المحلية

■ ،، كشفت دراسة حكومية أن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١ – ٢٠١٥م تستهدف تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية.و استكمال تخصيص التمويلات والتعهدات لمؤتمر المانحين، وتنفيذ العديد من الاستثمارات العامة الحيوية بتمويل من هذه التعهدات وكذا دخول مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال مرحلة متقدمة من الإنتاج والتصدير ، وبالتالي تعويض النقص في جانب الإنتاج النفطي وبدء تشغيل المنطقة الحرة في عدن بصورة اقتصادية مجدية واستغلال المزايا الاقتصادية والاستثمارية للمنطقة الحرة واستثمار الدعم الخليجي، والعمل على زيادة مستوى التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي واستثمار الدعم الإنمائي الدول للدول الأقل نمواً على المستوى العالمي،، والعمل مع الشركاء الدوليين على تعزيز الجهود اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

وأوضحت الدراسة التي أعدها السلامي صالح السلامي أن الخطه تركز على التنمية المحلية، كون الانتقال إلى نظام السلطة المحلية وتعزيز دور وأهمية اللامركزية المالية والإدارية أحد أبرز التوجهات للقيادة السياسية ، وأحد أهم مصادر تعزيز العمل الاقتصادي والتنموي وتحقيق التنمية المتوازنة وتنمية القطاع الخاص واستغلال إمكانياته المتعاظمة من خلال تأسيس آليات عمل مشتركة تعزز دور القطاع الخاص في مجالات وأنشطة الاقتصاد القومي المختلفة وضمان استدامة المالية العامة ، وبالأخص في ظل التراجع الكبير في مستويات إنتاج النفط ، وضعف مرونة الإيرادات العامة غير النفطية ، وما يمثله ذلك من تحد رئيسي للتنميه وتوفير الظروف والمعطيات الأكثر ملائمة لتسريع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مستويات المعيشة وتطوير منظومة الحكم الجيد، وبالأخص في جانب البناء المؤسسي للدولة ، وتنفيذ الإصلاحات القضائية والسياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتنمية القطاعات الواعدة ،ورفع معدلات نموها ، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة داخلها وكذا تنمية المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة وتوسيع نطاق التمويل الصغير والأصغر والانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل على اندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصادات الخليجية

وتطرقت إلى الجهود الرامية إلى تعزيز خطوات الاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج منها استكمال خطوات انضمام اليمن إلى عضوية عدد من المنظمات والهيئات الخليجية التخصصية بصورة تدريجية و البدء بتطبيق نظام المواصفات الخليجية في اليمن وإنشاء وحدة فنية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعداد مسودة خارطة الطريق للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

كما أشار السلامي إلى خطوات تعزيز التعاون الدولي والشراكة مع المانحين منها تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية وإنشاء وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تشمل كافة المعلومات عن المساعدات الخارجية بالاضافه إلى وضع خطة لتعبئة الموارد الخارجية لتمويل برامج ومشاريع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر استناداً إلى المبادرات والالتزامات الدولية وتوطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية، وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم والمتابعة للخطط والبرامج وكذا تطوير آليات التواصل والتنسيق مع شركاء التنمية وتنظيم لقاءات منتظمة للتشاور حول قضايا التنمية وتحدياتها والتمويل اللازم لمشاريع الخطة.

ولفتت إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لخلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وبما يعمل على الاستفادة من المزايا والإمكانيات الاستثمارية المتاحة، فقد نفذت العديد من الإصلاحات في جانب الاستثمار وبيئة الأعمال وأهمها إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة وإقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذها وإعداد مشروع قانون الاستثمار الجديد وإعداد مسودة استراتيجية الترويج للاستثمار للخمس السنوات القادمة وصدور قانون السجل العقاري وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار وتنميتها

ومراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لمجلس التعاون الخليجي وكذا إعداد مشروع إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار هذا فضلا عن تعديل المادة رقم (٢٤٨) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بشأن الشركات التجارية بحيث تم إلغاء الشرط المسبق لرأس المال (٣ ملايين ريال) كشرط لتسجيل الشركات ذات المسئولية المحدودة

وأكد السلامي أن هذه الرزمة الواسعة والمتنوعة من السياسات والإجراءات الخاصة بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من القيام بالدور القيادي والمركزي في في التنمية يكشف بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الحكومة اليمنية قد أيقنت تماما أن السبيل الوحيد لتحريك قطار التنمية وتحقيق معدلات النمو المستهدف ، ومكافحة البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة السكان لن يتأتي إلا بتوسيع دور القطاع الخاص والتحرير التام والجدي والسريع لمناخ الاستثمار.

تدشين المرحلة الأولى من مشروع القرض الحسن بعدن

■ عدن/سبأ

دشنت مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية بعدن أمس المرحلة الأولى من مشروع القرض الحسن الذي يستفيد منه احدعشر شخصا من أصحاب المنشآت الصغيرة بقيمة إجمالية تبلغ أثنين مليون ريال بدعم من مؤسسة العون الاجتماعي.

في حفل التدشين القيت عدداً من الكلمات من قبل منسق مشروع القرض الحسن شاكر زيد القصيلة ومدير مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية بعدن محمد سعيد باكثير ومدير مكتب الجمعيات والاتحادات بمكتب الشؤون الاجتماعية والعمل عصام وادي أشارت جميعها إلى أن الهدف من المشروع هو مساعدة أصحاب المنشآت الصغيرة وتطوير مشاريعهم للدخول في سوق العمل وكذا دعم الأنشطة الاقتصادية وتطوير جودة الخدمة وخلق فرص عمل للمستفيدين.

ونوهت الكلمات بأن المشروع الذي بدأ عام ٢٠١٠م في محافظة حضرموت يستهدف على مدى خمس سنوات أصحاب المنشآت الصغيرة في خمس محافظات.

الشفافية في الموازنة وأسس تطبيقها في دورة تدريبية بعمران

■ ،،عمران / سبأ

اختتمت بمحافظة عمران أمس دورة تدريبية حول المناصرة الوطنية للشفافية في الموازنة وفقا للمعايير الدولية بمشاركة قيادة السلطة المحلية والمكاتب المعنية والناشطين وأعضاء من المجتمع المدني.

هدفت الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى التعريف بمفهوم الشفافية وأسس تطبيقها وأهميتها عند إعداد الموازنة باعتبارها عنصراً أساسياً لسلامة الموازنة والعناصر المكونة لنظام الموازنة السليمة.

وفي ختام الدورة حث أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح زمام المخلوس المشاركين على ضرورة تطبيق مخرجات الدورة على واقع العمل لاسيما المكاتب المعنية بإعداد الموازنة باعتبار ذلك سيساهم في حل الكثير من الإشكالات.

وثمن جهود مؤسسة برامج للتنمية الثقافية لإنجاح هذه الدورة وما أسفر عنه اللقاء التشاوري حول المناصرة لتطبيق معيار الشفافية في الموازنة العامة للمحافظة.

دورة تدريبية حول النشاط الخدماتي والفندقي بعدن

■ ،،عدن/سبأ

يشارك ٣٠ موظفا وعاملا في فندق مطار عدن في دورة تدريبية يتزودون خلالها بالمعلومات والإرشادات العملية في مجال النشاط الخدماتي والفندقي والايواء بما يحسن من مستوى ادائهم في هذا المجال .

ويتعرف المشاركون في الدورة على مدى يومين على معارف ومعلومات علمية متصلة بتنظيم حركة الايواء والاستقبال واعداد الوجبات لنزلاء الفندق باعتباره اقرب فندق لمطار عدن الدولي والذي يتكون من ٣٢ غرفة حديثة .

ويأتي تنظيم هذه الدورة من قبل الفندق بالتزامن مع الفعاليات الجارية لبطولة خليجي ٢٠ التي تستضيفها اليمن وتقام حاليا في مدينتي عدن وأبين.

ارتفاع حصة الحكومة من الصادرات النفطية إلى ١,٧ مليار دولار

■ ،،صنعاء/سبأ

ارتفعت عائدات حصة الحكومة من صادرات النفط بنهاية اغسطس ٢٠١٠م إلى ١,٧ مليار و٧٠٨ ملايين دولار قياسا مع مليار و٢٢ مليون دولار بنهاية ذات الشهر من العام الماضي بفعل زيادة كمية الصادرات وارتفاع متوسط سعر البرميل في الأسواق الدولية.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني حصلت وكالة الأنباء اليمنية سبأ على نسخة منه، فإن حصة الحكومة من كمية الصادرات بلغت ٢٢ مليون برميل بنهاية اغسطس من العام الجاري مقارنة مع ١٨ مليون برميل في نهاية ذات الشهر من ٢٠٠٩م، بينما سجل متوسط سعر البرميل منذ بداية العام الجاري حتى اغسطس ٧٧,١٧ دولار للبرميل مقارنة مع٥٦,٨٢ دولار للبرميل خلال ذات الفترة من ٢٠٠٩م.

وتراجع الاستهلاك المحلي بنهاية اغسطس الماضي إلى ١٧ مليون برميل قياسا مع ١٨ مليون برميل في نهاية اغسطس ٢٠٠٩م.

وقال التقرير أن معظم عائدات الحكومة من الصادرات النفطية تستخدم في تمويل واردات المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي والتي بلغت حتى أغسطس ٢٠١٠م نحو مليار و٢٧٥ مليون دولار تم تمويلها من البنك المركزي.

استعراض مشروع تعزيز المناصرة الوطنية للشفافية بحضرموت

■ ،،المكلا/سبأ

استعرض لقاء موسع أمس بالمكلا برئاسة محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي اتجاهات مشروع تعزيز المناصرة الوطنية للشفافية بمعايير المبادرة الدولية للموازنة المفتوحة الذي تنفذه مؤسسة برامج التنمية الثقافية بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي.

وفي اللقاء الذي ضم ممثلين عن عدد من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أشار منسق المشروع المدير التنفيذي لمؤسسة برامج التنمية الثقافية يحيى حسين محمد إلى أن هذا المشروع الذي ينفذ على مدى خمسة أشهر يشمل أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وعدن وحضرموت والحديدة وعمران .

وقال أن المشروع يهدف إلى تسليط الضوء على تقييم مستوى الشفافية في اليمن ولفت الانظار إلى أهميتها عبر عقد اجتماعات تشاورية مع المسئولين في جهات الاختصاص وصناع القرار . وأوضح محمد أن المشروع يتضمن تنفيذ خمس دورات تدريبية في مفاهيم الشفافية ودورة الموازنة والحكم المحلي للمختصين والناشطين من أعضاء المجتمع المحلي بالإضافة إلى دورة تدريبية للمختصين في السلطة المحلية في مجال الانترنت وأعداد وتحديث المواقع الالكترونية وأدخال البيانات وغيرها من البرامج التوعوية التي تستهدف استقطاب الجمهور لمناصرة تعزيز الشفافية .

ولفت إلى أن المشروع يأتي في إطار برنامج الإدارة الرشيدة الذي يعد أحد برامج المؤسسة الرئيسية الاربعة كونه يهدف بشكل أساسي لتعزيز شفافية الموازنة العامة وبناء القدرات ومناصرة الحق للحصول على المعلومات.

مطلع ديسمبر المقبل

بدء أعمال المرحلة الثانية للمسح الصناعي الشامل بعمران

■ ،،عمران/الثورة/ صفاء عايض

تدشن فعاليات المرحلة الثانية للمسح الصناعي الشامل في محافظة عمران ابتداء من ١/١٢/٢٠١٠م في جميع مديريات المحافظة والتي تنظمها على مدى شهر كامل وزارة الصناعة بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء بالمحافظة.

وفي تصريح لـ«الثورة» اوضح الأخ يحيى محمد الكحلاني مدير عام الجهاز المركزي للاحصاء ان عملية المسح الصناعي الشامل ستبدأ من بداية شهر ديسمبر المقبل وعبر المشاركة والنزول الميداني للفرق العاملة في المحافظة .

وأشار الاخ الكحلاني إلى انه يجري حالياً استكمال الاجراءات الاخيرة للمسح وفقاً للخطة التنفيذية للمرحلة القادمة وحسب البرنامج الزمني للمسح الصناعي .

وأضاف الكحلاني أن عدد الباحثين ٢٤ باحثاً في جميع مديريات المحافظة وهذا حسب خطة المسح الصناعي الشامل للمحافظات في الجمهورية، مفيداً بأن اهداف المسح الصناعي الشامل ٢٠١٠م توفير قاعدة بيانات حديثة وشاملة عن القطاع الصناعي والعاملين وأجورهم وقيمة الإنتاج وتحديد مساهمة القطاع في الناتج المحلي وكذا حصر المنشآت الصناعية من حيث الحجم والنوع وتوزيعها الجغرافي على مستوى المحافظات واعداد الخارطة الصناعية وتوفير بيانات تفصيلية حديثة عن المنشآت مصنفة وفقاً للعديد من التبويبات التي يتم تحديدها مثل «انواع المنتجات، النشاط الاقتصادي، الكيان القانوني والملكية وسيحقق اهدافه المباشرة على مستوى مجمل مكونات القطاع الصناعي.

خلال شهر سبتمبر الماضي

١٤٩,٣ مليار ريال قيمة الشيكات المتداولة بالبنك المركزي اليمني

■ ،،كتب/ منصور شايع

بلغ إجمالي الشيكات المتداولة بالريال اليمني عبر المقاصة الشهرية لشهر سبتمبر الماضي في البنك المركزي اليمني ١٤٩ ملياراً و ٣٠٠ مليون ريال ولعدد ٤١ ألف و ٩٣٤ شيكاً بانخفاض تجاوز ٢٠ ألفاً و ٢٤٦ شيكاً عن الشهر السابق أغسطس وبمعدل تراجع ٣٢,٥٦٪ في عدد الشيكات وبقيمة ٦٧ ملياراً و ٥٠٠ مليون ريال وبمعدل تراجع في القيمة بلغت ٣١,١٤٪ وأشارت بيانات صادرة عن البنك المركزي اليمني حصلت عليها «الثورة» أن حجم الشيكات المعادة بالريال بلغت ألفاً و ٥٤٢ شيكا قيمتها ٦ مليارات و٨٠٠ مليون ريال بتراجع وصل إلى ٤٤٤ شيكاً وبقيمة مليار ريال ونسبة إنخفاض ١٨٥,٢٪ في عدد الشيكات وزيادة في القيمة عن شهر أغسطس بنسبة ٣٢,٨٨٪ وبحسب البيانات فإن نسبة الشيكات المعادة من إجمالي الشيكات المتداولة بالريال لشهر سبتمبر بلغت ٣,٦٨٪ في عدد الشيكات وبنسبة ٤,٥٧٪ في القيمة.

وأوضحت المعلومات أن حجم الشيكات المتداولة خلال شهر سبتمبر الماضي بالدولار الامريكي بلغت ٣ آلاف و ٣٩٥ شيكاً بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو ١٥٦ مليوناً و ٦٠٠ ألف دولار بانخفاض في العدد بحوالي ألفين و ١٠١ شيك عن شهر أغسطس وانخفاض في القيمة بنحو ٧ ملايين و ٦٠٠ ألف دولار وبمعدل انخفاض ٣٨,٢٪ في عدد الشيكات وبنسبة إنخفاض في القيمة بلغت ٢٠,٨٪.

ولفتت البيانات إلى أن نسبة الشيكات المعادة من إجمالي الشيكات المتداولة بالدولار خلال شهر سبتمبر بلغت ٧٪ من عدد الشيكات، فيما بلغت نسبة تلك الشيكات في القيمة ٤,٥٪ مقارنة بشهر أغسطس ٢٠١٠م.

وأضافت البيانات أن عدد الحسابات المغلقة عبر غرفة المقاصة بالبنك المركزي اليمني لشهر سبتمبر ٧٣ حساباً بنقص عدد ٨٨ حسابا عن الشهر السابق، فيما بلغ عدد الحسابات المعاد فتحها عبر نفس الغرفة في نفس الفترة حوالي ١٩ حسابا بنقص ٨ حسابات عن شهر أغسطس.

البنك الدولي :برنامج الحماية الاجتماعية الحالي في اليمن يوفر مجموعة واسعة من المساعدات للفقراء

■ ،، أكد البنك الدولي أن برنامج الحماية الاجتماعية الحالي في اليمن يوفر مجموعة واسعة من المساعدات للفقراء في بلادنا ، مشيرا الى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة يوفران فوائد من الأنشطة متوسطة وبعيدة المدى للمجتمعات الفقيرة والمحرومة من خلال الدعم لإتاحة الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.وأوضح أن برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية هو البرنامج الوطني الوحيد الموكل إليه الوصول إلى الأسر الفقيرة بشكل منتظم لتقديم الدعم الفوري عبر المساعدات النقدية، وقد بدأ الصندوق الاجتماعي للتنمية في الآونة الأخيرة تنفيذ برامج العمالة الكثيفة لمشاريع الأشغال العامة لتوفير دخل نقدي للأسر الفقيرة، فضلاً عن إنشاء البنى التحتية الأساسية المجتمعية، بما في ذلك الاستثمار في الحفاظ على المياه والتربة، وأشار الى أن هناك جهوداً حالية لرفع مستوى برامج العمالة الكثيفة لمشاريع الأشغال العامة بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومن شركاء التنمية من الجهات ذات الاهتمام.ونوّه التقرير بأن المؤشرات الاجتماعية لليمن لا تزال متدنية في مراتبها، إذ تقبع اليمن في المرتبة (١٤٠) من أصل (١٨٢) بلداً في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «تحديث ٢٠٠٩م»، كما يبين التقرير أن متوسط العمر المتوقع ارتفع من (٤١,٦) سنة عام ١٩٧٠م إلى (٦٢) سنة عام ٢٠٠٦م، مع معدل للعمر المتوقع للمرأة يعكس الاتجاه العام، فعلى الرغم من تحقيق زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، «والتي قفزت من ثلاثة ملايين عام ١٩٩٦م إلى (٤,١) مليون عام ٢٠٠٤م»، إلا أن معدلات محو الأمية بين الإناث لم تصل سوى إلى (٢٨,٥٪) عام ٢٠٠٢م، وقد وصلت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلد إلى مستويات تنذر بالخطر، إذ صنفت اليمن من بين البلدان العشرة الأعلى في العالم في معدلات انعدام الأمن الغذائي، مع المرتبة الثالثة الأعلى في العالم في مستوى سوء التغذية : (٥٨٪) من الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من حالات التقزم، وأكثر من (١ من بين ١٠) أطفال يعاني من سوء التغذية الحاد.ويؤكد المسح الشامل للأمن الغذائي (٢٠٠٩م)، الذي أجري من قبل برنامج الغذاء العالمي، التردي في أوضاع الفقر، إضافة إلى تفاقم الأوضاع نتيجة للتغيرات المناخية، ولزيادة تدفق اللاجئين من مناطق القرن الأفريقي، وللارتفاع المستمر في معدل النمو السكاني، وللتدني المتواصل في مستويات محو الأمية، خاصة في صفوف الإناث.